ليس بعلم بل لو كانا كلمتين وبقي الاضافة صار العلم المضاف مع
الاضافة وحدهما وضع المضاف اليه كما ذكر فجعدم البصريد له
على انفصاله واحد واما قولهم معرب باعرابين ثم بل الاعراب ما في
اخر الاول فقط وحكاية مشعول بحكاية خاصة او عامة الاترى ان
معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجزء علامة وان الفاعلية
انما هي لمجموع المضاف للمضاف اليه اذ لا معنى له اصلا وانما جري
الاعراب في اخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية وكونه
كلمة معربة في الاصل وان صار الان جزء كلمة وذلك اولى من اهمال
الاعراب وجعله تقديريا او محليا كما في تابط شرا علما وليس هذا
من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها المجرد كونها في صورة
الحرف وان كان اسما حقيقة فيخرج جاء في الصار زيدا ورجال
الا زيد واما قولهم المركب كالاسم ركب من كلمتين مشتركتين الالتزام
فلا بد من تاويل وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون قالين مالك
رحمه الله اطلاق الكلمة على احد جزء العلم المضاف مجاز مستعمل
في عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجاز
مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف العام واما مناسبة ذلك للتحديد
باللفظ فقد زيفه ابن مالك والمجد في شرح المفصل حيث قال قوله
اللفظ ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربته فاسد
لان اقله حرف واحد وان اراد بها عددا مخصوصا ينتهي اليه

لا المجرد المضاف صح

ليس

فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للا
ختصار ورفع الاجمال انتهى وان اراد امكان استقلال
اللفظ به في الجملة فينتقض بيعليك بل نحو امطر وان اراد ما بعد في
العرف واحدا فليس فيه عرف ظاهر سيما على المبتدا ومن ههنا
ظهر اختلال ركون ما في عبارة المصنف عبارة عن اللفظ وان
اراد ما لم يجر عليه اعراب فبعد تسليم دلالة التاء على هذا
وجوازها في التعريف فاد وجودها فيما نحن فيه فذلك فرع الوجود
فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا يعلمون والثالث اختلفوا
ان تا التانيث والفيه وحروف المضارعة ويا النسب والتنوين
ولام التعريف وحروف الاعراب واحركاتها كلمات او ابعاضها
وجه الاول دلالتها اطرادا على معان مفردة وجواز نحو حسنة
ووجه الثاني في عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها
وتغيير الشبيه ببعضها وهم جميعا يمنعون دلالتها على معان
ويقولون دخولها وكونها جزء اصار سببا لدلالة المجموع فكانهم لم
يذكروا الفاكرم وتضعيف كرم ونحوهما من المزيدات لعدم
الاطراد واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وان تغيير
البنية بسببها ليلا يلزم بقا الفعل بلا فاعل وان نحو ضربت وضارب
ومضروب كلمات وان دلالتها هيئاتها على معان فلذا
اعتنوا بها على تعريف الكلمة وتكليف بعضهم بان المراد من
المفرد ما لا يدل جزء من اجزاءه المترتبة على معنى ورده بعضهم
بانه نحو لا يشعر به احد فيفسد وقد عرفت جواب هذا الاعتراض
فيما
وجعل الحركات كلمات واما عدها
لتفصيل فتاء التانيث ان كانت

فينتقض

مطلب في الثالث